

التوجه الصيني نحو أفريقيا 'دراسة في الدوافع والفرص والتحديات والآليات'

*أ. صلاح مصطفى الامين **أ. مصطفى محمد أبودرنه

الملخص

يثير التوجه الصيني نحو القارة السمراء " توجيه نشاط السياسة الخارجية الصينية نحو إفريقيا " العديد من التساؤلات حول أسبابه ودوافعه الرئيسية لدى كثير من المهتمين بالدراسات الدولية. فالقارة الأفريقية أصبحت في الآونة الأخيرة محل اهتمام وتوجه السياسة الخارجية للعديد من الدول الغنية. ومع استمرار الاهتمام التقليدي للدول الاستعمارية كفرنسا وبريطانيا مثلاً ومع تغلغل النفوذ الأمريكي بشكل كبير وتواجد ملحوظ للعديد من القوى الإقليمية. فتدخل الصين على هذا الخط الأمر الذي يمثل تحولا كبيرا في السياسة الخارجية الصينية. وإذ تركّز هذه الدراسة على الاهتمام الصيني بإفريقيا بالتطرق لأسبابه وأبعاده ودوافعه. كما تتناول الفرص والتحديات التي تواجه هذا التواجد والتي تتمثل في زخم التنافس الدولي في إفريقيا. ثم محاولة تحديد أهم الوسائل التي استخدمتها الاستراتيجية الصينية لتحقيق أهدافها وخاصة القوى الناعمة.

الكلمات المفتاحية: التوجه الصيني نحو أفريقيا، السياسة الخارجية، القوى الناعمة، التحالفات والتوازنات، ايدولوجيا، النفوذ السياسي والاقتصادي.

* عضو هيئة تدريس بجامعة طرابلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

** عضو هيئة تدريس بجامعة طرابلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

المقدمة :

سعت الصين بعد انتهاء جزء مهم من اصلاحاتها الداخلية على المستويين السياسي والاقتصادي الى الانطلاق نحو تأكيد حضورها وبلورة دورها عالميا في نظام دولي اخذت معالمه تركز على معطيات اقتصادية أكثر وعلى المصالح وفتح الأسواق الخارجية، بعد ان كان للأيديولوجيا في مراحل القرن الماضي دور مهم في إدارة السياسات الخارجية للدول وفي رسم بنية التحالفات والتوازنات على المسرح الدولي. بدأت الصين في البحث عن موطأ قدم لها في القارة الافريقية، مستفيدة من عدم وجود ماضي استعماري لها في القارة مقارنة بفرنسا وبريطانيا مثلا والتي ما زالت الذاكرة الأفريقية تحمل الكثير من الصور المؤلمة، عن القتل والتعذيب والاستغلال والسرقة والتجهير. الأمر الذي مهد السبيل للصين امام توسعها وزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي في القارة دون أدنى رغبة لها في نشر أي أيديولوجيا في تلك البلدان. مما جعل دولة أفريقية كالجزائر مثلا تستبدل الشركات الفرنسية بشركات صينية. كما تعزز هذا التوسع بإقامة علاقات سياسية قوية مع البلدان الافريقية لدعم هذا التوجه، فضمنت بذلك تأمين امدادات الموارد الطبيعية القادمة من افريقيا. ومن جهة أخرى فإن الصين ترمي لمحاول مواجهة النفوذ السياسي والاقتصادي الغربي في أفريقيا وخاصة النفوذ الأمريكي المنافس الأقوى لنمو التوسع الصيني، الأمر الذي أقلق النفوذ الغربي مما جعله شريكا للصين بدلاً من الدخول معها في معارك خاسرة، وترى الصين في أفريقيا أهمية اقتصادية بالغة ومخزن كبير من الموارد التي تحتاجها إليها. لذا كان دافع التحرك الصيني اتجاه افريقيا، بالدرجة الأولى هو من أجل الموارد الأولية حيث وفرتها وانخفاض سعرها. وعلى ما يبدو فإن سياسة الصين في بلدان القارة الأفريقية واضحة وشفافة بعض الشيء، حيث تعتمد الصين فرص رابح ورابح وليس رابح وخاسر، كما كانت عليه سياسة الاستعمار الغربي. كما أن الجانب الأيديولوجي لا يمثل أولوية كبيرة في السياسة الصينية في توجيهها صوب بلدان القارة الأفريقية كما تفعل دول الغرب. بل اعتمدت الدبلوماسية الناعمة لتوطيد علاقاتها بدول القارة مما جعل الحكومات الوطنية في تلك الدول تحبذ التعامل مع الصين وخاصة فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية على الأقل.

اشكالية الدراسة: مما سبق يمكن حصر اشكالية الدراسة في سؤال عام تتفرع منه مجموعة تساؤلات وهو "إلى ما تهدف الصين بهذا التوجه نحو القارة الأفريقية؟ أي بمعنى "ماهي الدوافع والاهداف من هذا

التوجه؟ وكيف ستتعامل الصين مع الدول الاستعمارية السابقة في القارة؟ وما هي أهم الوسائل المستخدمة لتحقيق الاستراتيجية الصينية في أفريقيا؟.

افتراضيات الدراسة : تنطلق هذه الدراسة من افتراضيات مفادها: "أن للتوجه الصيني نحو أفريقيا العديد من الدوافع والأهداف وخاصة الاقتصادية منها. وأن الصين تعتمد استراتيجية جديدة في سياستها الخارجية اتجاه أفريقيا، تقوم على الاستثمارات الاقتصادية والتبادل الثقافي والاحترام المتبادل والمساعدات الاقتصادية ومنح القروض. بعكس سياسات الدول الاستعمارية المبنية على السيطرة والاستحواذ والاستغلال والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان القارة . كذلك فإن القوة الناعمة كانت هي الوسيلة الأكثر استخداما في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية في أفريقيا".

الحدود المكانية والزمانية للدراسة : يشمل نطاق الدراسة البيئة الدولية بشكل عام لأن الدراسة معنية بالتحويلات الكبرى في الواقع الدولي، إلا أن تركيز الدراسة يكون على العلاقات الصينية الأفريقية حيث محور اهتمام الدراسة، أما من الناحية الزمنية فإنها تركز على الفترة : (2000 – 2020).

أهمية وأهداف الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من أوائل الدراسات التي تحاول معرفة جدوى التعاون مع الجانب الصيني (العلاق الاقتصادي العالمي) ونقل خبراته وتقنياته والاستفادة منها بقدر الامكان خاصة في المشاريع الانشائية والبنية التحتية والمبادلات التجارية، أضف إلى ذلك: أن التوجه الصيني ليس له مآرب ايدولوجية أو مذهبية ولا يسعى لفرض اشتراطات سياسية أو اقتصادية ولا يحمل في طياته تدخلا في الشؤون الداخلية للبلدان المتعاون معها. كذلك فإن هذه الدراسة تعنى بمنطقة أفريقيا والتي تنتمي إليها ليبيا اقليميا، فهي جزء منها وهي أيضا تدخل ضمن أجندة الصين في القارة، خاصة وأن ليبيا احد الدول المحورية في أفريقيا والتي يمكن أن تلعب دورا كبيرا، من منطلق تعظيم فرصها وتقليص تهديداتها. لذا فليبيا معنية بالأمر من قريب أو من بعيد، الأمر الذي يجعل من هذه الدراسة والاطلاع عليها عاملا مساعدا في رسم السياسة الخارجية الليبية تجاه الصين.

أما أهداف الدراسة فإنها تتمثل في سد الفجوة الواسعة الموجودة في المكتبة العربية المتمثلة في النقص الشديد في الدراسات عن القارة الأفريقية التي تربطنا بها روابط متعددة ذات أهمية، كما تهدف هذه الدراسة لتوضيح نوع العلاقة بين البلدان الافريقية والصين وأهمية الصين في التعاون الاقتصادي والتفني، كذلك الكشف عن الدوافع والاهداف المعلنة وغير المعلنة للتوجه الصيني نحو أفريقيا.

منهجية الدراسة: تم سلك طريق المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي للدراسة، هذا لا يعني الاكتفاء بهذا المنهج بل تقتضي الضرورة المتعلقة بطبيعة الدراسة الاستعانة ببعض المناهج الأخرى المتبعة في طرق البحث السياسي، كالمنهج المقارن أو منهج دراسة الحالة أو المدخل التاريخي التي تمت الاستعانة بها في بعض جزئيات الدراسة. هذا وقد تمت الاستعانة في تغطية الدراسة بمجموعة من المصادر منها الكتب والدوريات والابحاث والاوراق العلمية والمقالات والتقارير المنشورة على شبكة المعلومات الدولية.

التعريفات الاجرائية :

1- **التوجه:** بصفة عامة هو الانطلاق نحو هدف ما من خلال عملية منظمة ومدرسة على شكل خطط مرسومة وخطوات متناسقة يتم تحديدها من السلطات العليا وبوسائل متاحة ومناسبة لتحقيق ذلك الهدف بشكل صحيح.

2- **التوجه الصيني نحو أفريقيا:** ويقصد به توجيه السياسة الخارجية الصينية اتجاه القارة الأفريقية من خلال تخطيطات سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية مرسومة بعناية لتحقيق مصالحها في القارة بوسائل مميزة تستطيع من خلالها مجابهة المخاطر والتحديات الدولية هناك.

3- **القوة الناعمة:** هي القدرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتي من شأنها التأثير في الأطراف الأخرى بالإقناع والجاذبية وليس بالقوة العسكرية وتسخير تلك القدرات القيمة في تحقيق أهداف الدولة.

الدراسات السابقة:

- دراسة: (المدني، 2016) وهو كتاب يحمل عنوان الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا "العلاقات الصينية السودانية نموذجا 2000-2010" يهدف الكتاب لكشف معطيات الواقع الدولي التي ترجح امكانية حدوث تحول كبير في العلاقات الدولية وميزان القوى بما يهدد الأحادية الأمريكية إلى وضع دولي جديد ربما يفضي إلى نهاية الإمبراطورية الأمريكية، ويرسم خارطة سياسية جديدة للعالم.

- (بلعيدان، 2019) هذه الدراسة تحت عنوان الاستراتيجية الصينية في أفريقيا بعد الحرب الباردة تعاون أم تحالف تهدف هذه الدراسة الى معرفة طبيعة استراتيجية التوسع الصيني تجاه إفريقيا في

فترة الحرب الباردة من خلال دراسة دوافعها وأهدافها وأهم المتغيرات المؤثرة فيها و انعكاس هذه الاستراتيجية على إفريقيا .

- دراسة: (جمال، 2020) وهو كتاب بعنوان " الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة" وتهدف هذه الدراسة الى بناء تصور واضح عن الاستراتيجية الصينية الجديدة في القارة الإفريقية وفهمها وتوضيح أهداف وأبعاد الاختراق الصيني في إفريقيا.
- دراسة (عرب 2017) وهي دراسة بعنوان أبعاد الاهتمام الصيني بشرق أفريقيا "الفرص والعقبات" تناولت هذه الدراسة أهم الدوافع الرئيسية للصين للاهتمام بأفريقيا من حيث الاستثمارات والمشاريع. وأخيرا وليس آخرا دراسة: (قط ، 2008) وهي دراسة معنونة بالاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا "فترة ما بعد الحرب الباردة " قطاع النفط أنموذجا" وهي دراسة يهدف الباحث من خلالها الى الوقوف عند حقيقة النمو الصيني، ومدى الدور الذي يمكن أن تلعبه في النظام الدولي عموما وفي أفريقيا خصوصا .

تقسيم الدراسة: تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها العلاقات الصينية الأفريقية والمصالح المتبادلة والاهتمام الصيني بالقارة الأفريقية الدوافع والاهداف. في حين تناول المبحث الثاني التحديات والفرص للتواجد الصيني في أفريقيا في ظل الزخم الكبير من القوى الدولية المتنافسة على أفريقيا. أما المبحث الثالث فيتناول وسائل وأساليب الاستراتيجية الصينية في أفريقيا "القوى الناعمة"

المبحث الأول : التوجه الصيني نحو أفريقيا الدوافع والاهداف

المطلب الأول: العلاقات الصينية الأفريقية والمصالح المتبادلة: هناك تاريخ طويل من التواصل بين الصين وأفريقيا يرجع الى ما قبل الحرب العالمية الثانية وامتد حتى ما بعد الحرب نفسها. ومما زاد من قوة العلاقات الصينية الأفريقية، ما قامت به الصين من دعم لحركات تقويض الاستعمار والاستقلال السياسي في الدول النامية بما فيها إفريقيا اضافة إلى وحدة الاهداف التي جمعت بين الصين والعديد من الدول الأفريقية تحت مظلة حركة عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة. وما زالت العلاقات الصينية الأفريقية مميزة لحد ما بسبب اتساعها وعمقها وتعدد قطاعات التعاون ومستويات العلاقة المتينة. كما استمرت العلاقات الصينية الأفريقية بأنساقها في التقدم بدوافع من التيارات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية وخاصة طموحات الصين وصعودها في السياسة الدولية. فالقارة الافريقية في حاجة الى تنمية فرص

الاستثمار واستقطاب الاستثمار الاجنبي، لذلك باتت القوى الاقتصادية العالمية الكبرى ومن بينها الصين، ينظر اليها على أنها فرصة ملائمة للإبقاء على نمو اقتصادها. حيث لم تعد الأسواق في قارات العالم الأخرى قادرة على تحفيز الاقتصاد العالمي بسبب تشبعها بالاستثمارات وبلوغ معدل الاستهلاك اقصى حدوده . هذا وتعتبر القارة الافريقية التي ينمو اقتصادها بمعدل 5.8 % سنويا من البلاد التي حباها الله بثروات طبيعية هائلة، اذ تملك حوالي 124 مليار برميل من احتياطي النفط، وهو ما يشكل حوالي 12% من الاحتياطي العالمي، وتتركز الثروة النفطية في نيجيريا الجزائلبييا ومصر وانغولا والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو والغابون وجنوب افريقيا. كما تبلغ احتياطياتها من الغاز الطبيعي حوالي 10 % من اجمالي الاحتياطي العالمي، حيث تمتلك حوالي 500 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي كما تحتوي القارة الافريقية على موارد طبيعية أولية ضخمة أخرى. فهي تنتج حوالي 90 % من البلاتين المنتج في العالم، و 40 % من انتاج الألماس، ونحو 50% من احتياطي الذهب و30% من اليورانيوم الهام في الصناعات النووية (عبد/الفتاح، 2007). كما تنتج 27% من اجمالي كمية الكوبالت المنتجة، اما خام الحديد فتقوم بإنتاج ما نسبته 9 % من اجمالي الانتاج العالمي. وتعتبر الزراعة أحد اهم الأنشطة الاقتصادية في القارة السمراء، لتنوع المناخ وكثرة الأنهار حيث يعمل ثلثي سكانها بالزراعة تقريبا التي تساهم بحوالي 60.20 % من اجمالي الناتج القومي للعديد من دول القارة . إضافة الى كونها أحد أكبر مصادر المنتجات الزراعية مثل البن والقطن والكاكاو. هذا وتتميز افريقيا بوجود الكثير من الغابات التي ينتج منها الاخشاب بكميات كبيرة، علاوة على الثروة السمكية التي يساعد قطاعها على توفير الدخل لحوالي 10 ملايين افريقي يعمل بمهنة صيد الأسماك. فيما تبلغ قيمة الأسماك التي يتم تصديرها حوالي 2.7 مليار دولار امريكي (المركز العربي للمعلومات 2010). وانطلاقا من هذه الاهمية الكبيرة للقارة الافريقية في شتى المجالات ولا سيما الاقتصادية منها مع عدم قدرة أغلب دول القارة استغلال تلك الموارد نظرا لتخلفها في شتى مناحي الحياة . الأمر الذي جعلها لقمة سائغة لبسط نفوذ الدول الغربية وخاصة فرنسا وأمريكا وبريطانيا عليها. وهي دول تحمل ارث استعماري طويل للقارة الافريقية الأمر الذي يثير بغض وكراهية شعوب القارة لها ، بعكس الصين المختلفة تماما عن الدول الاستعمارية الغربية وخاصة في توجهاتها السياسية والاقتصادية غير المؤدلجة بأي طابع أيديولوجي ، مما هيأ الفرصة وجعلها متاحة أمام الصين لتحقيق توسيع نفودها في القارة الأفريقية.

المطلب الثاني الدوافع والاهداف:

يمكننا ايجاز أهم الأسباب والدوافع ، التي دفعت بالصين الى التوجه نحو القارة الافريقية وعلى هذا النحو: **أولاً الدوافع الاقتصادية:** تعد الدوافع الاقتصادية هي الدوافع الأهم والأثقل ما بين كافة الدوافع الصينية للتوجه نحو أفريقيا. فيعد العامل الاقتصادي من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في تكوين قوة الدولة. وكذلك النمو الاقتصادي القوي الذي أدى الى تسارع طلب الصين على الطاقة والمواد الخام في الآونة الأخيرة تسارعا هائلا نتيجة الاستهلاك المحلي ولرواج التجارة والاستثمار ، مما أعطاه دافعا كبيرا للبحث عن مصادر جديدة للطاقة من نفط وغاز ومواد خام. وبالرغم من استمرار النمو الاقتصادي الصيني فان الصين تواجه العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية مثل البطالة والفساد والهجرة والتلوث. فأصبحت الصين موطن لأكبر المشاكل البيئية في العالم، ويكفي الإشارة الى أن ست مدن من بين المدن العشر الأكثر تلوثا في العالم توجد في الصين. هذه المشكلات الخطيرة أصبحت تهدد التنمية الصينية ككل وكانت دافعا أساسيا لتوجه الصينيين الى خارج ارضهم (أيوب، 2008). وتعتبر القارة الأفريقية التي ينمو اقتصادها بمعدل 5.8% سنويا من أكثر قارات العالم المعروفة بثرواتها الطبيعية الهائلة، إذ تملك حوالي 124 مليار برميل من احتياطي النفط وهو ما يشكل حوالي 12% من الاحتياطي العالمي وتتركز الثروة النفطية في دول نيجيريا وليبيا والجزائر وأنجولا والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو والجابون وجنوب أفريقيا كما تبلغ احتياطياتها من الغاز الطبيعي حوالي 10% من اجمالي الاحتياطي العالمي (بلعيدان، 2019: 49)، ويمكننا تلخيص الدوافع الاقتصادية كما يلي:

- 1- **البحث عن الثروات الطبيعية:** يعتبر التزود بالثروات الطبيعية واستثمارها من أهم أهداف التوجه الصيني نحو القارة الأفريقية وخصوصا الثروات النفطية منها ففي سنة 2013 أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ومن المتوقع أن تفوقها خلال السنوات القادمة. فالصين تستورد ثلث حاجاتها من النفط الخام من أفريقيا، فحلت أنغولا محل السعودية في كونها أكبر مزود للصين بالنفط الخام (بلعيدان، 2019: 51). ويعكس صعود الصين في مجال الطاقة الحجم الهائل لطلبها المتزايد على النفط، فخلال العقد الأخير تزايدت واردات الصين من أفريقيا من كل المواد الخام باستثناء الحديد بقدر كبير جدا . فقد سعت الصين الى توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات الكوبالت والتنتاليم التي تستخدم في عمليات تصنيع الهواتف المحمولة

وأجهزة الحاسوب وكذلك الفحم واليورانيوم والذهب والمنجنيز والألماس والزنك، مع حكومات كل من الكونغو وزامبيا وكينيا والسنغال ومصر والجزائر وتشاد واثيوبيا (جاك، 2010: 369).

2- فتح الأسواق الأفريقية: لقد عملت الصين على اكتساح الأسواق الأفريقية وجعلها سوقا لتصدير منتجاتها وبضائعها، ففي عام 2000 انتزعت الصين نصف الأسواق الأفريقية، إذ أصبحت الشريك التجاري الثاني للقارة مع نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بعد الولايات المتحدة ومتفوقة على المنافس الفرنسي. حيث شكلت الصادرات الصينية نحو أفريقيا ما قيمته 85.31 مليار دولار (عبد الحكيم 2015) وفي عام 2013 أمست الصين الشريك التجاري الأول لأفريقيا، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين إلى مستوى 200 مليار دولار. ثم قامت الصين بإلغاء الرسوم الجمركية لما يقارب 60% من صادرات 30 دولة أفريقية تربطها علاقات دبلوماسية مستقرة معها (عبد الحكيم 2015). ومما ساهم في نجاح وتنامي التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا هو: ملائمة أسعار المنتجات الصينية بالنسبة للمستهلكين الأفارقة. ومن المعروف أن السلع والمنتجات الصينية تتميز بأنها غير مكلفة وأنها أقل ثمنا من السلع الأوروبية والأمريكية. وهذا ما شجع الدول الإفريقية على استيراد السلع الصينية وفتح السوق الإفريقية أمام الصينيين، (جمال 2020 ص132).

ثانياً: الدوافع السياسية. تكمن أهم الدوافع السياسية للتوجه الصيني نحو أفريقيا في النقاط التالية:

- فيما يتعلق بكسب التأييد الدبلوماسي الإفريقي لدى هيئة الأمم المتحدة. يعد البعد الدبلوماسي أحد أهم محددات الحركة الصينية في العالم، حيث ترغب الصين في تعظيم الكتلة التصويتية لصالحها وذلك بالاستفادة من كتلة الدول الأفريقية في التصويت. فيشكل الحضور الكبير للدول الأفريقية عدداً لدى هيئة الأمم المتحدة أحد أهم الرهانات القوية التي تعمل عليها الصين، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية للصين، كقضية تايوان مثلاً، فقد قامت الصين بدعم بعض حركات التحرر في البلدان الأفريقية ضد الاستعمار والهيمنة الغربية، مما أثمر ذلك التوجه نجاحه الكبير عندما حققت الصين انتصارها التاريخي في منظمة الأمم المتحدة على الولايات المتحدة وتايوان. حيث كان لأفريقيا دور رئيسي في هذا الحدث التاريخي (بلعيدان، 2019: 40). وتعمل الصين على الكتلة التصويتية الأفريقية لدول القارة للمطالبة بتعديل عدت اتفاقيات دولية كاتفاقية الملكية الفكرية.

• فيما يتعلق بمواجهة انضمام اليابان والهند الى العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي. في ظل تزايد طرح مسألة اصلاح العديد من المؤسسات الدولية والذي لاقى ترحيبا كبيرا من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي تسعى من خلاله هذه الأخيرة الى منع ظهور مراكز قوى عالمية منافسة. ومما زاد اصرار الصين على ذلك؛ التطور السياسي الذي حدث في اليابان وخاصة التغيير الجوهري في العقيدة الأمنية والعسكرية اليابانية بعد وصول شينزو الى السلطة في نهاية مارس 2016، اضاف إلى ذلك دخول التشريعات الأمنية والعسكرية الجديدة التي أقرها البرلمان الياباني عام 2015 حيز التنفيذ والتي تسمح للقوات اليابانية بالدخول في صراعات مسلحة خارج البلاد لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (بلعيدان، 2019، ص 41).

• القضية التايوانية: تسعى الصين لتهميش تايوان في القارة الأفريقية من الناحية الدبلوماسية والاقتصادية وتطرح نفسها كبديل لها، في علاقاتها مع دول القارة، من منطق قدرتها الاقتصادية. فقد تحطمت العلاقات الدبلوماسية بين جنوب أفريقيا وتايوان، ثم من بعدها السنغال سنة، 2004 ثم ليبيريا في 2005 (قط، 2008: 64). وهكذا فقد توالى الدعم الدبلوماسي الأفريقي للصين بشأن مسألة تايوان وتلك لاعتبارات المصلحة الاقتصادية التي تحكمها مع الصين والتي تفوقت على تلك التي تحكمها مع تايوان.

• سعي الصين لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب. تعتبر مسألة خلق نظام دولي متعدد الأقطاب هو مطلب جميع القوى الكبرى ولا شك في أن الصين تعد في مقدمة تلك القوى الساعية الى ذلك . فهي تسعى جاهدة بكافة الوسائل والطرق المتاحة لديها لكسر الهيمنة الأمريكية على المخرجات الاستراتيجية للنظام الدولي فالسياسة الصينية في أفريقيا لها بعدا واسعا يدخل في إطار استراتيجيتها، لإضعاف القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل يخلق وضعاً دولياً ملائماً للمصالح الصينية العالمية. فاستراتيجية بكين في القارة الأفريقية هي لخلق بيئة تعددية، إذ يمكن أن تكون القارة الأفريقية مسرحاً لهذه البيئة الجديدة، بعد الحرب الباردة (قط، 2008 ص 66).

ثالثاً الدوافع الأمنية والعسكرية: تتبع الرغبة الصينية في الحضور العسكري في أفريقيا، كجزء أصيل من سياستها التي ترفع شعار: "تجديد شباب الصين كقوة عظمي" وترى العقيدة العسكرية الصينية أن أفريقيا مجالا حيويًا ومصدرا لحماية أمنها القومي. مما يجعلها على أتم الاستعداد للتدخل العسكري إذا تم المس بإمدادات الطاقة والمواد الأولية التي مصدرها القارة السمراء (اليساوي 2018). كما تسعى الصين

لدعم وجودها العسكري في أفريقيا من خلال انشاء القواعد العسكرية، حيث افتتحت الصين أول قاعدة عسكرية لها في أفريقيا بدولة جيبوتي في سنة 2017 ووفقاً للاتفاق الموقع بين الطرفين والذي يسري حتى 2026. كما تزامن إنشاء هذه القاعدة مع مبادرة " الحزام والطريق" ومسعى الصين إلى إنشاء طرق برية وبحرية تربط أقاليم آسيا والمحيط الهندي، إلى جانب حماية قوافلها النفطية القادمة من أفريقيا (عثمان 2019). كما ترغب الصين في تصدير كمّاً هائلاً من الأسلحة المصنعة محلياً، فهي تتبع سياسة فريدة من نوعها تجاه الدول الأفريقية لبيع أسلحتها. إذ تقوم على أساس تقديم السلاح في مقابل النفط أو المواد الخام، فتحل الشركات الصينية المرتبة الأولى بين موردي الأسلحة في أفريقيا أيضاً (الورفيلي 2015) .

رابعاً البعد الثقافي: تعتبر الفلسفة الكونفوشيوسية هي أحد أهم المصادر الفكرية العميقة والمتجذرة في تأثيرها على الثقافة الصينية والتي تركز على احترام القوانين الطبيعية، وتنسب الكونفوشيوسية إلى الحكيم الصيني كونفوشيوس " Confucius" الذي قام بصياغة مبادئ وتعاليم تعلقة بالأخلاق وفن الحكم والعلاقات الاجتماعية وغيرها ودافع كونفوشيوس عن "حكومة أبوية يقودها حاكم متسامح وعطوف وشريف يكون محترماً ومطاعاً من طرف الرعية، والحاكم مطالب بتنقيف وتعليم شعبه ليكونوا قُدوةً لباقي الشعوب والحضارات الحاضرة والمستقبلية، ففي مجال التعليم يركز كونفوشيوس على عدم وجود طبقة وتميز بين التلاميذ ، (جمال 2020 ص104). لذلك فإن الثقافة الصينية الخارجية تنطلق من مبدآن هما؛ "الابتعاد عن التدخل العسكري والعمل الجاد للمحافظة على مقدرات الدولة وطاقات المجتمع، كون الحكم قائماً عليها" (منصور، 2016 ص39). حيث كانت الانعزالية في السابق سمة من سمات الثقافة الصينية الخارجية ولنا في صور الصين خير مثال في تجسيد تلك الانعزالية. ولتغيير هذه الصورة اعتمدت الصين على خلق صورة إيجابية وبناءة عنها في إفريقيا، وذلك لتسهيل تواجدها وتقريب الناس إليها في هذه المنطقة من العالم، حيث أكدت إحدى مواد الوثيقة الصادرة في 12 يناير 2006 المعنية ببرنامج عمل ينظم كافة أوجه التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين الصين والدول الأفريقية على: "أن الصين ستواصل تنفيذ اتفاقيات التعاون الثقافي والبرامج المتعلقة بها والتي تم توقيعها مع الدول الإفريقية وستواصل التبادلات بين الدوائر الثقافية المعنية للجانبين وتعزز تبادل الاختصاصين في الثقافة والفنون والرياضة وترشد وتشجع الهيئات والمنظمات الشعبية على تنظيم فعاليات التبادل الثقافي بأشكال متنوعة حسب

حاجات التبادل الثقافي والسوق للجانبين (موقع شبكة الصين الدولية 2006). إضافة الى عقد ورش العمل المشتركة والتدريب المشترك وتنفيذ خطة زيادة المثقفين الأفارقة الى الصين، ودعم إقامة العروض والمعارض الثقافية والفنية المحلية والشعبية الثنائية لذا حرصت الصين أن تروج للثقافة الصينية حتى تتمكن من الخروج من عزلتها الثقافية. (هاشم 2000)،

المبحث الثاني: التحديات والفرص للتواجد الصيني في أفريقيا

المطلب الأول القوى الدولية المنافسة للصين في القارة

فرضت الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبتها القارة الأفريقية في السنوات القليلة الماضية على عدد من القوى العالمية ولاسيما الصين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وتركيا والهند وغيرها من الدول الأخرى الدخول في حلبة تنافس لحجز موطئ قدم لها، بما يحقق مصالحها ويفتح لها آفاقا لتحقيق أكبر قدر من المكاسب. ويمكننا دراسة أهم القوى المنافسة للصين في تواجدها بأفريقيا في الآتي:

أولاً: التنافس الصيني الأمريكي: ما يثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية بصفقتها قوة عظمى وأكبر مستثمر في أفريقيا هو دور الصين الجديد في القارة، حيث صرح مسؤول في الخارجية الأمريكية في جلسة علنية للكونغرس الأمريكي عام 2006 " تلعب الصين دور متزايد التأثير على القارة الأفريقية، وهناك قلق من أن الصين تعتزم مساعدة وتحريض الحكام الأفارقة المستبدين ووضع يدها على الموارد الطبيعية الثمينة في أفريقيا وأنها تتسبب في تراجع الكثير من التقدم الذي تم احرازه على مستوى الديمقراطية والحكم في السنوات الخمسة عشر الماضية في الدول الأفريقية" (المدني 2016، ص161). كما أشار بايدن في تصريحاته لقناة CBS "لا حاجة لأن يكون هناك صراع بيننا، بل سيكون هناك تنافس شديد". هذا وفي أول خطاب له حول السياسة الخارجية، وصف الصين بأنها "أكبر منافس"، مؤكداً استعداد واشنطن للعمل مع بكين عندما يكون ذلك من مصلحة أمريكا، وفي موقف أكثر صرامة، حض بايدن في كلمته خلال مؤتمر ميونخ للأمن حلفاءه علي التعاون معاً للتصدي للتحديات السياسية والاقتصادية الصينية، والعمل معاً ضمن منافسة استراتيجية صارمة وطويلة الأمد مع الصين (عبد العزيز، 2021). وعلى ما يبدو فإن المنافسة في أفريقيا بين الولايات المتحدة والصين تدور حول الموارد الطبيعية. وفي مقدمة تلك الموارد النفط، إذ يكون التنافس هنا بين أكبر مستوردين له في العالم "الولايات المتحدة الأمريكية والصين". فتستورد الصين أكثر من 25% من حاجتها من النفط من أفريقيا بينما تستورد أمريكا 15% من النفط

الأفريقي ، فالصين التي ينمو إنتاجها الاجمالي بأكثر من 9% في الكثير من السنوات، تسعى إلى تأمين المزيد من امدادات الطاقة وستحتاج إلى استيراد 60% من النفط الأفريقي بحلول العام 2020 (الكويت 2010، ص133) . أما على الصعيد العسكري فقد افتتحت الصين رسمياً أول قاعدة عسكرية خارج حدودها وكانت هذه القاعدة في جيبوتي، الدولة التي تمتلك فيها الولايات المتحدة منشأها العسكري الاستراتيجي قاعدة "كامب ليمونير الأمريكية". هذه الخطوة التي أتت في إطار سعي بكين لمنافسة الأمريكيين في نفوذهم العسكري في القارة السمراء؛ أقلقّت الإدارة الأمريكية، فاعتبروها "غزوة عدوانية" للصين، وعلامة متنامية على طموحات الصين في جميع أنحاء أفريقيا. فحسب المصادر الأمريكية التي ترى في الصينيين منذ 2015 بأنهم ثاني أكبر مزود للأسلحة في أفريقيا بعد روسيا. فأضحت العمليات العسكرية الصينية في جيبوتي تهدد الأنشطة العسكرية الأمريكية وبشكل عام يهدد الوجود الصيني العسكري في أفريقيا الولايات المتحدة التي لديها بالقارة الأفريقية ما يقارب من 6500 جندي أمريكي، يقومون بتدريب القوات المتحالفة المحلية (عوف 2018). ويعتبر انشاء الولايات المتحدة لما يعرف بالأفريكوم القيادة العسكرية الأمريكية في افريقيا في عام 2003م ، هو لمزاحمة ومحاصرة النفوذ الصيني على الثروات والموارد الطبيعية الافريقية واخراج الصين من مناطق نفوذها في السودان. إذ تحاصر هذا النفوذ بقواعد عسكرية في البحر الأحمر وجيبوتي والخليج العربي، فالاستراتيجية الأمريكية في افريقيا تقوم أساسا على أولوية حماية مصالحها وليس على التعاون مع الأفارقة لتنمية القارة، وتسخير اجندتها في هذا الاتجاه. أما الصين فاتجهت الى صياغة سياسات اقتصادية جديدة، واستخداما مميزا للقوى الناعمة وتسخيرها في تحقيق أهدافها في أفريقيا والدخول في المنافسة الدولية من أبواب واسعة وخاصة مع المنافس الأمريكي القوي.

ثانياً: لتنافس الصيني الفرنسي: ترى فرنسا أنها الوريث الشرعي لأفريقيا، فهذه القارة هي مجال نفوذها التقليدي حسب اعتقاد الفرنسيين. حيث أن علاقاتها بإفريقيا قديمة وذات أوجه متعددة ثقافيا وسياسيا واقتصاديا، فهي ترتبط مع غالبية دول غرب ووسط القارة بعلاقات متميزة، وتبذل محاولات مستمرة لضمان بقاء مركزها متميزا. وبالفعل ما زالت فرنسا في بعض الدول الفرنكوفونية المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة. ورغم ذلك فالإشارة واجبة إلى الانحسار التدريجي لدور فرنسا الاقتصادي في القارة بشكل عام، مقارنة بتزايد الدور الصيني فيها، فالتواجد الصيني في أفريقيا يعد كتحد للنفوق

الفرنسي بالقارة. والأدهى من ذلك أنه كدلالة واضحة على أن أيامها كقوة عظمى، بدأت تتلاشى بسرعة (المدني 2016، ص 164). ويرى بعض المراقبين أن الارتباك الذي تمر به السياسة الفرنسية بشأن مسألة الصين في أفريقيا يمثل أكبر معضلة تواجه باريس في السياسة الخارجية، وخاصة مع الخسائر الكبرى التي منيت بها الشركات الفرنسية لعقود لصالح شركات صينية كما حدث مع شركة ELF والتي أصبحت الآن توتال TOTAL لصالح سينوبك في أنغولا عام 2005 ومع كونسورتيوم فرانكو-برازيليان لخامات الحديد لصالح الشركة الوطنية الصينية لاستيراد وتصدير الآليات CEMEC في الغابون عام 2006 (المدني 2016، ص 164-165). ومع ذلك فإن القلق الفرنسي لا يزال قائما بدرجة كبيرة من تغلغل النفوذ الصيني في القارة الأفريقية واندثار نفوذهم في هذه المنطقة التي كانت في وقت قريب تحت سيطرتهم. فقد صرح السيد باتريك لوكا رئيس قسم أفريقيا في منظمة أرباب العمل الفرنسي (MEDEF) بأن؛ الشركات الفرنسية لا تستطيع التنافس "بصورة عادلة" مع الشركات الصينية في أفريقيا. وإن الزيارات المتتالية التي قام بها الرئيس هوجين تاو للقارة الأفريقية قد قلبت المعطيات (جوير 2010)، ولا يزال تواصل شركات فرنسية كبيرة مثل "توتال" و"أريفا" على توقيع عقود مغرية تدر أرباحا كثيرة في القارة الأفريقية. إلا أن الوجود الفرنسي في القارة بدأ يتقلص نظرا لتراجع مكانة وصورة فرنسا في أفريقيا. وقد انعكس هذا خاصة بصورة سلبية على حساب بعض الشركات الفرنسية التي فقدت عقودا هامة. كما نلاحظ أيضا أن بعض الشركات الفرنسية بدأت تتخلى عمدا وبصورة تدريجية عن الأسواق الأفريقية مثل شركة "بويغ" التي تستغل قطاع المياه والكهرباء في أفريقيا الغربية و شركة "فيولا" التي غادرت تشاد (جوير 2010).

ثالثاً: التنافس الصيني البريطاني: كان رد الفعل البريطاني تجاه تنامي الدور الصيني في أفريقيا؛ قد تميز بحوار رسمي قائم على القلق إزاء أنشطة الصين في أفريقيا، تجسد ذلك من خلال خطاب جاك سترو أمام البرلمان النيجيري في فبراير 2006، عن إشارة هامة منه لنوايا لندن في جذب الصين إلى المقاربات الغربية بدلا من توجيه انتقاد علني لها: "مشاركة الصين في أفريقيا انباء طيبة ... ما يهمنا ليس حقيقة مشاركة الصين ولكن طريقة مشاركتها في أفريقيا ونحن نريد مشاركتها أن تكون داعمة للأجندة التي وضعها الرئيس أوبا سانجو والاتحاد الأفريقي لهذه القارة المتمثلة في: دعم الديمقراطية والحكم الخاضع للمسألة والعمليات التجارية الشفافة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر وحقوق الإنسان وسيادة

القانون وسوف نعمل مع الصين على كسب لبلوغ هذا الهدف (آلدن 2009، ص ص 145-146). فبريطانيا استخدمت القوة الناعمة لردع الانتشار الصيني الكبير في أفريقيا والضغط على الصين من خلال ملفات الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة وغيرها من الملفات العالقة بين الصين والغرب وخاصة عبر وسائل الاعلام المصممة على إذكاء نيران الخلاف.

رابعاً: الحضور التركي في أفريقيا: بالرغم من أن التواجد التركي في أفريقيا لم يصل إلى حد التنافس مع الصين ولا إلى كونه عائقاً للتوسع الصيني، إلا أنه قد يشكل نوعاً من المزاحمة والتي قد تؤدي في المستقبل إلى تعارض مصالحهما وبالتالي توتر العلاقات الجيدة بين البلدين. فالحكومة التركية تعتمد استراتيجيتها في التعامل مع أفريقيا على الجانب الإنساني والتنموي الاجتماعي. فقد استثمرت في عدد من المشاريع الصحية والتربوية وأخرى ذات علاقة بالتنمية الزراعية، وهي سياسة بادرت إلى تطبيقها الحكومة التركية منذ العقد الماضي، حيث نجحت بامتياز في حجز مكان لها بالقارة الأفريقية بحسب خبراء دوليين. وعلى الصعيد الاقتصادي تأتي المباحثات التركية مع الصومال للتقريب عن النفط في المياه الإقليمية الصومالية، وتوقيع اتفاقية بحرية مع حكومة الوفاق الليبية للتقريب عن الغاز في البحر المتوسط ذلك بالإضافة لاتفاقيات في مجال الطاقة مع العديد من الدول الأفريقية، وقد شهدت الاستثمارات التركية في إفريقيا ارتفاعاً ملحوظاً، إذ ارتفعت من حوالي 374 مليون دولار عام 2002 إلى 6 مليارات دولار في عام 2014 (بشير 2021). أما عسكرياً فقد أقامت تركيا في الصومال القاعدة العسكرية الأولى لها في محيط منطقة البحر الأحمر بتكلفة 50 مليون ولا تبعد القاعدة الساحلية عن مضيق باب المندب وخليج عدن، مما يجعلها ذات موقع استراتيجي. ولم ينته عام 2017 إلا وكانت تركيا قد توصلت إلى اتفاق على إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي، هي ثاني قواعدها العسكرية في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن. وجرى الاتفاق بين البلدين في ديسمبر من العام نفسه متضمناً اتفاقيات اقتصادية عدة، حيث تنظر تركيا لجيبوتي باعتبارها مركزاً أفريقيا مهماً وذلك لموقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر (البك 2021). وفي يوليو 2020 تم الإعلان عن توقيع اتفاق عسكري بين تركيا والنيجر والذي من شأنه السماح لتركيا بإنشاء قاعدة عسكرية في دولة النيجر (بشير 2021)، كما تم قبل ذلك إبرام اتفاقية بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية والتوقيع عليها في 27 نوفمبر 2019، لترسيم الحدود البحرية بين البلدين

في البحر المتوسط وصادق الأمين العام للأمم المتحدة، (أنطونيو غوتيريس). والمتعلقة بتحديد مناطق الصلاحية البحرية للبلدين في شرق المتوسط (صالحة 2020).

والى جانب تلك القوى الدولية والاقليمية المنافسة للصين في افريقيا، هناك العديد من الدول الأخرى ذات الوجود الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي كروسيا. التي تركز استراتيجيتها في أفريقيا على توظيف الاستثمارات والفوائض الموجودة لديها وربطها بسياسة تعتمد على إعادة النفوذ الجيوسياسي العالمي لروسيا اعتمادا على أنّ نسبة عوائد الاستثمار في أفريقيا تعدّ الأعلى عالميا بواقع أكثر من 30% مقارنة بـ 10% في أوروبا و 15% في أمريكا (باكير 2009). وعلى الرغم من أنّ حجم التجارة بين روسيا ودول القارة منخفض جدا ويبلغ وفق بعض التقديرات حوالي 3 مليار دولار سنويا فقط، إلا أنّ كبرى الشركات العملاقة الروسية قامت بإنفاق أكثر من 5 مليارات دولار بين الأعوام 2000 و 2007 لشراء أصول في أفريقيا، عدا عن 3.5 مليار دولار صفقات تنقيب عن النفط مع دول القارة. أما ثانيهما فهو التحكم في مصادر وخطوط إنتاج وتوزيع الطاقة والموارد الأولية والطبيعية في أفريقيا (باكير، 2009). أما الهند القوة الآسيوية الثانية والتي أصبحت أكثر فعالية في تواجدها على الجبهة الأفريقية كمنافسة للتواجد الصيني. فهي تقوم على تقديم المساعدات لبعض دول إفريقيا من أجل الحصول على البترول والإنفاق على برامج التنمية البشرية للأفارقة، لاسيما وأن هناك ما يقارب من 3 ملايين هندي مقيمين في إفريقيا (عنان، 2016). أما سياسيًا فكان اختيار الهند لإفريقيا كمحطة جديدة لها خارج حدودها الجغرافية خطوة هامة نحو تحقيق الحلم الهندي في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، إذ أن الحضور الإفريقي الدولي له ثقل كبير قادر على ترجيح كفة الهند حال الاتفاق على ذلك، كما تحافظ الهند على استراتيجية التعامل مع القارة الأفريقية بحيث تعتمد ثلاثة اتجاهات: عقود زمنية لشراء المواد الخام، المساهمة في قطاع المواد الأولية، وإنشاء محطات التكرير (سينديكيت، جريدة الغد 2011). هذا وقد تجاوز حجم التجارة البينية بين الهند وبعض بلدان القارة رقم السبعين مليار دولار خلال 2014، وتسعى نيودلهي إلى مضاعفته خلال العشر سنوات القادمة، (عنان 2016). كذلك فالتواجد الياباني في القارة لا يخفى على أحد وهو المنافس التقليدي للصين، حيث تسعى طوكيو إلى تعزيز علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع دول القرن الأفريقي. بهدف توطيد موطئ قدم لها في المنطقة وفتح آفاق جديدة للتعاون في مجالات أخرى مثل الاقتصاد والاستثمارات اليابانية والأمن، أضف إلى ذلك لعب دور على المستوى

الدولي وكسب المكانة الدولية التي تمنحها المزيد من النفوذ والحضور، والحصول على دعم الدول الأفريقية ومساندتها في بعض القضايا التي تطرحها طوكيو على الصعيد الدولي. مثل إصلاح مجلس الأمن الدولي والذي يمثل طموحاً مشتركاً بين أفريقيا واليابان، وإن كان ذلك يواجه رفضاً صينياً بالأساس، ويوسع فجوة التنافس بينهما في القارة (عسكر 2021). لذا تعد منافسة القوى الدولية والاقليمية من أحد أكبر التحديات والعقبات للتواجد الصيني في افريقيا.

المطلب الثاني: التحديات والفرص للتواجد الصيني بأفريقيا

كما أسلفنا سابقاً بخصوص التنافس الدولي الكبير على أفريقيا وكونه يشكل تحدي كبير وعائقا أمام الحلم الصيني في أفريقيا فإنه توجد تحديات أخرى بجانب تلك المنافسة والتي قد تقلل من فرص النجاح الصيني في تحقيق أهدافه. إلا هناك نواحي عدة ترجح فرص التمكن والنجاح الصيني في تواجده بأفريقيا.

أولاً التحديات. في إلى جانب منافسة القوى الدولية للصين هناك العديد من العوائق والتحديات الأخرى أهمها:

1- **العمالة الصينية وتفاقم مشكلة البطالة في أفريقيا:** يعد تدفق العمالة الصينية بشكل كبير نحو أفريقيا أمراً يشكل تهديداً مباشراً للعمالة الأفريقية ويزيد من تفاقم مشكلة البطالة التي تعاني منها القارة السمراء. فقد بلغ عدد العمالة الصينية في أفريقيا حسب تقدير وسائل الاعلام الصينية، الذي قدمه باري سوتمان أستاذ العلوم السياسية في جامعة هونج كونج للعلوم والتكنولوجيا لرويترز أكثر من 750 ألف صيني يعمل في أفريقيا في سنة 2008، الأمر الذي أثار استياء وغضب العمالة الأفريقية. ففي ابريل سنة 2014 سحبت الصين أكثر من 400 عامل من غينيا الاستوائية، إثر مقتل عاملين صينيين في مصادمات مع قوات الامن خلال اضراب لموظفين محليين (رويترز 2008). كما اختطف متمردين بجنوب السودان عمال صينيين في ابريل 2006. فقد وقعت احتجاجات عنيفة أدت الى مقتل العديد من العمال في يوليو 2006 في منجم نحاس يملكه صينيون في تشامبيسي بزمبيا (الحبيب 2014)، الأمر الذي من شأنه أن يشكل خطورة على التواجد الصيني في أفريقيا.

2- **إغراق الأسواق الإفريقية بالبضائع الصينية:** تتمثل أبرز التحديات التي تواجهها الصين في أفريقيا في معارضة جماعات المصالح الأفريقية في ما يخص بتصدير البضائع والمنتجات الصينية رخيصة

الثلث. مما يؤدي بإلحاق الضرر بمصالحهم ،كما يؤدي إلى تهديد الصناعات المحلية ، حيث يؤدي هذا الأمر إلى التحول من الاعتماد على الذات إلى الاعتماد على الخارج. فالصادرات الأفريقية تخلق مناصب شغل في الصين لأنها خام، في حين أن صادرات الصين للقارة الأفريقية يزداد تهديدها لاستقرار الأسواق وثبات العمالة (الوظائف) في القارة. فالتدفق الكبير من السلع الصينية ينافي قوة تواجد المنتجات الأفريقية، وهذا أمر خطير مضاد للطموح في التصنيع بالقارة، أي تدفق لسلع منخفضة السعر، الأمر الذي أضر بالصناعة والتجارة المحلية فمثلاً: نجد تدفق مصنوعات النسيج اضر بهذه الصناعة في غانا كان القطاع في سنة 1977 يوظف 25000 وفي عام 2005 صار عدد العمال 3000 عامل، ونفس الأمر حدث مع زامبيا، أما في 2003 دول جنوب الصحراء جلبت من الملابس الصينية ما يشكل 26% من وارداتها وهو رقم مهول (زرقة وزوابلية 2018، ص 68). وهكذا تقوم الصين بدراسة السوق الذي تسعى لدخوله ثم تنتج بعض السلع بأقل تكاليف ممكنة مثلما حصل في أفريقيا ، فالسلع الصينية الرخيصة تلقى رواجاً كبيراً في أفريقيا التي تتناسب والقدرة الشرائية الضعيفة للمواطن الأفريقي (قط 2008، ص 70).

3- معارضة المنظمات غير الرسمية للوجود الصيني: تواجه رغبة الصين في المحافظة على وضعها واستثماراتها في إفريقيا تحدياً من جانب منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة في الدول الأفريقية، في قضايا العمل والبيئة والتجارة والحكم، إذ لم تتوان عن انتقاد سياسة للمساعدات التي تقدمها الصين مع الحكام الأفارقة المستبدين. ولمواجهة هذا النقد قامت الصين بإنشاء مشاريع ذات قيمة رمزية مثل بناء مستشفى أو تقديم مساعدات مالية للتخفيف من حدة بعض المشاكل الداخلية. ولم تتردد المعارضة السياسية في بعض الدول الأفريقية في استخدام الوجود الصيني كأداة للمناورة بهدف كسب الدعم الشعبي ومن ثم الوصول إلى السلطة السياسية، مستغلة علاقة الصين الوثيقة مع الأنظمة الحاكمة في أفريقيا . فعلى سبيل المثال انتقدت أحزاب المعارضة في بوتسوانا شروط القروض الصينية لحكومة بلادها للحصول على مشروع بناء السكن باستخدام الشركات الصينية (قط 2008، ص 114).

4- التحديات البيئية: تتعرض البيئة في أفريقيا لتدمير وتدهور ممنهج وطويل الأمد وتشترك الشركات الصينية في جزء منهما. إذ تتعرض الغابات سواء بصفة قانونية أو غير قانونية في كل من ليبيريا والغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون وموزمبيق وغيرها، لقطع متواصل لأشجارها التيتم وتحولها إلى

خشب ومن ثم تصديرها إلى مصانع الخشب في الصين. ويمثل استعداد الصين لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبيرة المتمثلة ببناء السدود عاملاً آخر من عوامل التدهور البيئي في أفريقيا. لما تسببه هذه السدود من تهجير وتشريد تعسفي للسكان المحليين فضلاً عن عواقبها البيئية الأخرى، كما حدث في السودان عند بناء سد ميري بتكلفة 1.8 مليار دولار الذي أدى إلى تهجير عدد من سكان المنطقة التي أقيم فيها السد، وامتد تدمير البيئة أيضاً إلى الحياة البرية والبحرية، ثم التلوث الناجم عن استخراج النفط والمعادن، إذ لا تراعي الشركات الصينية، وبخاصة الصغيرة والمتوسطة، معايير العمل والبيئة في الدول الأفريقية (زرقة و زوابلية 2018، ص73).

ثانياً الفرص: مثلما أن هناك العديد من التحديات والعقبات التي تواجه التواجد الصيني في القارة الأفريقية فإنه على ما يبدو أن الصين أمامها أيضاً فرص عديدة تعزز وجودها في القارة، منها: (مركز الجزيرة للدراسات، 2017)

- 1- أن إفريقيا أصبحت سوقاً واعدة للمنتجات والسلع الصينية.
 - 2- المشاريع الكثيرة التي أنجزتها شركات صينية من تشييد الطرق، وبناء السكك الحديدية، والزراعة، إضافة إلى تدريب أعداد هائلة من موظفي دول القارة الإفريقية في مختلف المجالات.
 - 3- تخفيف الديون عن بعض الدول الإفريقية.
- كذلك فالعلاقات الصينية مع أغلب دول القارة الأفريقية قائمة على التعاون والاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الداخلية لدول القارة وعدم وضع الشروط السياسية والاقتصادية كما يفعل الغرب. كذلك المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من الشروط الذي يضعها الغرب كشرط للتعاون أو لمنح القروض أو للاستثمار مع الدول الأفريقية. الأمر الذي يجعل من تلك السياسات عاملاً إيجابياً يدعم فرص تواجدها واستمرار استثماراتها في القارة، ويعزز الوجود الصيني في المنطقة، وتضمن لها أيضاً مزيداً من الكسب والثقة داخل دول القارة في شأن مستقبل تواجدها، كما يعزز الفرص على التحديات وخاصة إن استمرت الصين في تقنين الوسائل المتبعة في تنفيذ استراتيجياتها في الصين.

المبحث الثالث: وسائل وأساليب الاستراتيجية الصينية في أفريقيا "القوى الناعمة"

لم تكن الصين الدولة الوحيدة التي كانت تهتم بالقارة الأفريقية ولكن بكون اختارت استراتيجية مغايرة وذكية استراتيجية تعتمد على أساليب القوى الناعمة في تحقيق أهدافها مقارنة بالدول الغربية فهي لا

تعتمد على القوة المسلحة، أو الشروط السياسية والاقتصادية والايديولوجية الغربية وإنما على الثقافة والقيم السياسية والعلاقات الاقتصادية والدبلوماسية "القوى الناعمة".

أساليب وأدوات القوة الناعمة في الاستراتيجية الصينية في أفريقيا:

تسعى الصين لتحقيق أهدافها في أفريقيا بأساليب مغايرة لتلك الأساليب المتبعة من قبل الغرب فهي اتبعت الأساليب المدنية الناعمة . ويعد مفهوم القوة الناعمة (Soft power) من المفاهيم الأساسية في علم السياسة والتي تعني "القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج المرغوب فيها أو القدرة على فرض السيطرة على الآخرين وتعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية" (ناي، 2007: 20)، ويعرف جوزيف ناي مصطلح القوة الناعمة في كتابه الشهير "القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية" على أنها "القدرة على الجذب لا عن طريق الارغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي ولا عن طريق دفع الرشاي وتقديم الأموال لشراء التأييد والموالة، كما يجري في الاستراتيجيات الأمريكية، بل عن طريق الجاذبية وجعل الآخرين يريدون ما تريد (ناي 2007، ص 20). لذا فننت الصين وسائل قوتها الناعمة داخل القارة الأفريقية وعززت استخدامها للوصول الى أهدافها. وفي المقابل تبحث البلدان الأفريقية عن شريك لها يساعدها في بناء اقتصادها، فوجدت ذلك الشريك في الصين التي تتمتع بالقوة الاقتصادية الهائلة، الأمر الذي أدى إلى استفادة كلا الطرفين، حيث تحصلت الصين على الموارد الطبيعية الضخمة واستفادت بعض البلدان الأفريقية من تطوير اقتصادها وزيادة مشاريع البنية التحتية وكذلك توسيع التجارة والاستثمارات في القارة ويعتبر هذا الأمر مصدر من مصادر قوة الصين الناعمة في القارة السمراء. ويرى العديد من الأفارقة أن الصين لها تأثير سياسي واجتماعي إيجابي وأن الطريقة التي تنتهجها الصين في التعامل مع بلدان القارة أفضل بكثير من الطريقة الأمريكية والدول الغربية بشكل عام (الصباحي، 2018). وتتمثل أدوات وأساليب القوة الناعمة الصينية في أفريقيا في الآتي:

أولاً: الأدوات الثقافية: "معهد كونفوشيوس" يعتبر معهد كونفوشيوس بمثابة العامل الرئيسي في تعزيز اللغة والثقافة الصينية، كما أنه يقدم فرص وتحديات وهو قائم على مشروع دبلوماسي، ويعتبر بعض المحللين أن فعالية وأداء معهد كونفوشيوس في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر. وتعمل الصين من خلاله على تعزيز ثقافتها ولغتها لزيادة قوتها الناعمة في العالم. فقد ارتفعت حمي دراسة اللغة الصينية

في السنوات الأخيرة باستمرار في أفريقيا، فبدأت جامعة اللغات ببيكين المشهورة بتعليم اللغة الصينية بإرسال معلميهما إلى أفريقيا منذ ستينات القرن الماضي. وتحدث بعضهم عما رأوا وسمعوا في أفريقيا. وقد زاد الأمل في مستقبل تطور تعليم الصينية في أفريقيا بعد قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، إذ أقيم أول معهد كونفوشيوسي في يونيو 2004 بكينيا، فأصبحت اللغة الصينية لغة لتقديم الخدمات إلى جانب الإنجليزية والسواحلية (شبكة الصين 2006)، وفي جامعة نواكشوط، ضُمت اللغة الصينية إلى المقررات الإلزامية، وأقيمت الدورة التدريبية للغة الصينية للموظفين الحكوميين ابتداء من سنة 2006. كذلك فإن وزارة التربية والتعليم التونسية قررت تدريس مادة اللغة الصينية كمادة اختيارية في الصف الثاني الثانوي عام 2003. ثم في عام 2005 طلبت من كل طالب يريد دراسة تخصص اللغة الصينية في الجامعة أن يكون قد درس اللغة الصينية في المدرسة الثانوية. وفي مصر توجد ثلاث جامعات بها شعب للغة الصينية، كما أقيم معهد كونفوشيوس في جامعة القاهرة على هذا الأساس وتستعد 11 جامعة لإقامة شعب للغة الصينية. وبعد أن أصدرت وزارة التربية والتعليم المصرية وثيقة حول جعل اللغة الصينية ثاني لغة أجنبية بالبلاد (شبكة الصين 2006)، وكذلك يعقد مكتب الإعلام في سبتمبر من كل عام مؤتمراً سنوياً حيث يحدد المبادئ التوجيهية لعمل الدعاية الخارجية للصين للعام المقبل. وكما صرح جيانغ فيكيانغ، نائب وزير مكتب الإعلام، في عام 2009: أن برنامج العمل يشمل "المعارض والمنشورات والأنشطة الإعلامية وبرامج التبادل ومهرجانات "عام الصين" في الخارج وغيرها من الأنشطة". ودعى أيضاً جيانغ بالمبادئ التوجيهية المعروفة "باستراتيجيتنا للقوة الناعمة". وتنتشر الخطط لاحقاً في مجلد يدعى: حولية وسائل الإعلام الصينية. (شامباو 2015).

2- صندوق التنمية الصيني الأفريقي ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي FOCAC : أنشأ صندوق التنمية الصيني الأفريقي، كجزء من القياسات الثمانية التي أعلن عنها الرئيس الصيني "هو جين تاو" في 2006 بمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، وأيضاً جزء من خطط الصين وأهدافها تجاه القارة الأفريقية. وأنشأ منتدى التعاون الصيني الأفريقي عام 2000، فهو يضم 50 دولة أفريقية، بهدف التنسيق والتعاون المشترك بين الدول الأفريقية والصين. ووفقاً لتوصيات قمة جوهانسبرج في جنوب أفريقيا لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي، فقد تم الاتفاق على عشر مشروعات للتعاون بين عامي 2016-2017 (الصباحي 2018)، ويعتبر هذا المنتدى بمثابة الشراكة بين الصين وأفريقيا في القرن الحادي والعشرين،

كما تضمنت هذه الشراكة، التعاون في جميع المجالات. فالذي يجعل الصين في حاجة إلى الدول الأفريقية هو؛ النمو الصناعي السريع والحاجة إلى الموارد الجديدة للطاقة، وتتمثل الشراكة في تقديم المزيد من المساعدات والتنازلات وتخفيف عبئ الديون والمنح الدراسية، ومشاريع الاستثمار في البنية التحتية. ويسعى المنتدى لإقامة نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، عادل ومنصف يعزز، مصالح الدول النامية، والتعاون الصيني الأفريقي في جميع المجالات. وتؤطر هذه العلاقة لمسار جديد في العلاقات الدولية وتغير في الأجندات العالمية، وترتكز العلاقة على أساس ثلاث أهداف وفقا لإعلان بكين أولها: تعزيز التنمية الاقتصادية المتبادلة من خلال القضاء على الفقر. أما ثانيها فهو: سعي الصين وأفريقيا لتعزيز قدراتها التنافسية في النظام الدولي والعولمة الاقتصادية. وثالثها: تطوير التعاون بين الصين وأفريقيا للمساومة مع الشمال لإقامة نظام اقتصادي وسياسي دولي عادل.

ثالثاً الدبلوماسية الناعمة الصينية: يقصد بالدبلوماسية الناعمة (Soft Diplomacy) أنها تلك التي تستخدم مداخل وأساليب مثل التجارة، الاستثمار، واستراتيجيات الدعم في العلاقات لكسب الأصدقاء والحلفاء في العالم مقابل للدبلوماسية الخشنة مثل الحرب الوقائية أو الاستباقية (المدني 2016، ص72). حيث تتبع الصين أسلوب الدبلوماسية الناعمة في استراتيجيتها نحو أفريقيا، وهي تلك الدبلوماسية التي تقوم على استخدام الاقناع والجذب بدلاً من الإكراه فهي تعمل على زيادة قدرة جهازها الدبلوماسي الضخم المنتشر في شتى أنحاء العالم عامة وأفريقيا خاصة، على جذب البلدان الأفريقية عبر وسائلها الدبلوماسية التي تتسم بالنعومة والسياسة المرنة. إذ تولي الصين من خلال هذه السياسة أهمية كبيرة للاستثمار وتقديم المساعدات الاقتصادية وتنفيذ المشاريع المجانية. التي تسهل حياة الناس في البلدان الأفريقية لخلق تواصل مع القواعد الجماهيرية خاصة في تلك البلدان . كما تبنت الصين سياسة توزيع المكاسب في سياستها الخارجية، حيث تهدف الصين من استخدامها للدبلوماسية الناعمة في توجيهها نحو أفريقيا إلى تعزيز دور الدبلوماسية الصينية ودور الصين الخارجي. وخاصة في أفريقيا فقد نجحت الصين في تغيير مواقف الكثير من دول العالم وقاداتها تجاه بعض من القضايا الساخنة في العالم (المدني 2016، ص73)، ومن أهم الوسائل والأدوات التي ساهمت في نجاح الدبلوماسية الناعمة الصينية هي: "دبلوماسية الزيارات والوفود ودبلوماسية القمم والدبلوماسية الصحية ودبلوماسية الانترنت ودبلوماسية الخط الساخن والدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية الشعب ودبلوماسية الحريم (جمعية نساء السفراء)

ومعهد التدريب الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية الصينية والدبلوماسية الحكيمة (المديني 2016، ص 73-78).

رابعاً الوسائل الاقتصادية: تعتبر الوسائل الاقتصادية من أهم الوسائل وأكثرها استخداماً في الاستراتيجية الصينية الحالية نحو أفريقيا والنفاذ إلى ثرواتها بشكل ثابت، من خلال عقد اتفاقيات على المستوى الثنائي في الدول الإفريقية. فالصين تسعى إلى التغلغل أكثر خلال السنوات الأخيرة في القارة الإفريقية ورفع شعار التعاون: "رابح-رابح" من أجل تنمية مشتركة، عن طريق تمويل مشاريع في هذه الدول ونقل بعض التكنولوجيات الحيوية وتوقيع عقود اقتصادية واستثمارية والمساهمة بمشاريع البنية التحتية مقابل المشاركة في التنقيب عن المواد الخام الأولية، خاصة في الدول المنتجة للنفط مثل السودان، أنغولا، نيجيريا، الجابون ليبيا، الجزائر وتشاد. و تتمثل أهم الوسائل الاقتصادية فيما يأتي:

أ - المساعدات المالية والتنموية: تنتظر الصين إلى المساعدات التي تقدمها لأفريقيا على أنها وسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية وهو ما جعلها تطبع سياستها الرسمية تجاه إفريقيا بهذا الطابع منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي. كالهدايا العينية وبناء المرافق الخاصة وإرسال فرق تقنية لإدارة هذه المرافق، وبناء القصور الرئاسية والملاعب والمكاتب. وقد تنامت أيضاً المساعدات التي تقدمها الصين في إفريقيا ومن ضمنها منح قروض بشكل كبير، إذ ارتفعت من 800 مليون دولار في العام 2005 إلى 10 مليارات دولار أمريكي في ما بين عامي 2009-2012 (زرقة وزوابلية 2018، ص 38). فقد وزعت الصين بسخاء القروض من دون فوائد أو ضمانات للدول المدينة الأكثر فقراً في إفريقيا. إذ تلت هذه القروض مشاريع في البنية التحتية والطرق، المستشفيات، المدارس، وفي نفس الفترة قدمت الصين أكثر من 6 مليارات دولار لنيجيريا وموزمبيق وأنغولا مقابل 2.3 مليار دولار مقدمة لكل من إفريقيا وجنوب الصحراء من طرف البنك الدولي (زرقة و زوابلية 2018، ص 39).

ب - الاستثمارات والمبادلات التجارية: ساهمت الصين في القضاء على الفقر بأفريقيا أكثر من غيرها فالاستثمارات الصينية ساعدت على تنويع التنمية ووطدت أساسها ورفعت من مستوى التنمية المستقلة وحسّنت قدرة الأفارقة جزئياً على المنافسة، سعت الصين أيضاً إلى توقيع عقود احتكار واستخراج واستغلال خامات الكوبالت والتيتانيوم، التي تستخدم في عملية تصنيع الهواتف المحمولة، الفحم، اليورانيوم، الذهب، المنجنيز، الماس، الزنك، مع حكومات كل من الكونغو، نيجيريا، زامبيا، كينيا،

السنگال، مصر، الجزائر، تشاد واثيوبيا، وقدرت قيمة هذه العقود بنحو : 29 مليار دولار، وتعمل الصين بالمشاركة مع البنك الدولي لتطوير المناطق الفقيرة المجاورة لمناطق عمل الشركات الصينية (رضا هلال 2008)، فأصبحت الصين مستثمرا رائدا في القارة السمراء وتجاوز حجم استثماراتها (11.7) مليار دولار نهاية عام 2006م في مشاريع البنية التحتية وتنمية الزراعة والتصنيع والصحة والمواصلات والاتصالات والموارد المائية والطاقة الكهربائية التي ساهمت في تنفيذ حوالي (1900) مشروع في القارة الافريقية (الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الصينية 2010)، وكذلك قيام الصين بإعادة تأهيل البنية التحتية للنقل في بوتسوانا ، واستثمارات جديدة في صناعة النسيج في كل من زامبيا وكينيا وتركيب نظم متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية في جيبوتي وناميبيا نتيجة لكل ذلك التبادل الاقتصادي نشطت التجارة بين الصين وافريقيا بشكل متزايد (زرقة وزوابلية 2018، ص42).

ج- فتح الأسواق الأفريقية: لقد عملت الصين على فتح وانشاء أسواق لها بالقارة الأفريقية لتكون وسيلة للتبادل التجاري بينها وبين بلدان القارة، قدمت فيها الصين كمًا متنوعات للمنتجات الصينية رخيصة الثمن والتي تتماشى مع الأوضاع المالية المتدنية لأغلب المواطنين الأفارقة. وبناء على ما تقدم فقد أصبحت الصين ثاني اكبر شريك تجاري للقارة الافريقية بعد الولايات المتحدة وقبل فرنسا مع مطلع القرن الواحد والعشرين، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2012 إلى ما يقارب 198.49 مليار دولار، أي بنسبة نمو سنوية 19.3% شكلت الصادرات الصينية نحو أفريقيا ما قيمته: 85.31 مليار دولار، أي بنسبة نمو 16.8%. أما الواردات فقد بلغت 113.81 مليار دولار، أي بنسبة نمو 21.4%، وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان " نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متغير"، فقد ارتفعت خلال الفترة 1996-2011 قيمة مبادلات الصين التجارية مع منطقة جنوب الصحراء الأفريقية من مليار دولار إلى أكثر من 140 مليار (زرقة و زوابلية، 2018 ص48).

كما أن هناك العديد من الأدوات والآليات للقوى الناعمة الصينية لا يتسع لنا المجال هنا لذكرها كوسائل الاعلام بجميع انواعه المرئية والمسموعة، كالأفلام والمسلسلات والأشرطة الوثائقية والموسيقى وغيرها وكذلك وسائل الاتصال وخاصة شبكات الانترنت ووسائل الاتصال الاجتماعي والدعاية، حيث

سخرت الصين كل ما تملك من تقنية لتحديث تلك الوسائل واستغلالها لتعزيز فرص نجاحها ولدوام تواجدها في القارة .

الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة بقدر المستطاع الاجابة على التساؤلات التي تضمنتها اشكالية الدراسة المتعلقة بالتوجه الصيني نحو افريقيا خلال العقدين الأول والثاني من هذا القرن وذلك من خلال تحليل وفحص الأبعاد المتحركة في أهداف وتوجهات الاستراتيجية الصينية نحو القارة الأفريقية وفي سعيها لتعزيز مكانتها وضمان وجودها في ظل التزاحم الدولي على القارة وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- تمتلك أفريقيا مقومات تتمثل في الموارد والثروات الطبيعية جعلتها تحتل مكانة كبيرة بالنسبة للسياسات العالمية، فأصبحت أفريقيا تشكل حلبة منافسة دولية على ما تملكه من مقومات.
- استطاعت الصين أن تقدم نفسها لأفريقيا كبديل للنموذج الغربي من خلال توجه اقتصادي يعتبر كنموذج جديد يعتمد على مبدأ الاستثمار والتجارة والمساعدات المالية وتقديم القروض الميسرة دونما شروط سياسية على عكس السياسات الغربية المبنية على الأساليب الاستعمارية لحماية مصالحها وبطرق تتسم بالعنف والاكراه، كالتدخل الأمريكي في الصومال والفرنسي في مالي والناو في ليبيا .
- ان تزايد حدة التنافس الدولي في افريقيا التي تواجهه في استراتيجيتها نحو القارة من قبل القوى الكبرى تعد احدى التحديات التي دفعها الى توطيد علاقاتها اكثر مع افريقيا وذلك من خلال تفضيل الصين للقوى الناعمة في تعاملها مع بلدان القارة المتمثلة في الوسائل الثقافية والدبلوماسية والاستثمارات والمساعدات والمنح المالية والقروض الميسرة وفتح الاسواق وغيرها من أدوات القوى الناعمة الأخرى، مما جعل منها تنجح في تحدي هذا العائق لتواجدها في افريقيا، إلا ان هناك ثمة تحديات أخرى تتمثل في معارضة جماعات المصالح الأفريقية للاستراتيجية الصينية وكذلك معارضة المنظمات غير الرسمية للوجود الصيني في القارة السمراء، ثم مشكلة التحديات البيئية . اضعف إلى ذلك التوجه العسكري الصيني في الآونة الأخيرة المباشر وغير المباشر كتزايد مبيعات الاسلحة الصينية للبلدان الأفريقية وانشاء القواعد العسكرية، ومساعدة وتشجيع الأنظمة الشمولية في القارة كل ذلك يشكل تحديات تواجه مستقبل التواجد الصيني بالقارة .

- بالرغم من تزايد نسبة فرص النجاح لتحقيق الاهداف الصينية في أفريقيا مقارنة بالتحديات التي تواجهها ألا أن الخطر المتمثل في النفوذ والهيمنة الغربية وخاصة الأمريكية والتي لن تبقى مكتوفة الأيدي وراء هذا النجاح. فغالبا ما نشاهد ونقرأ ملفات وتقارير سلبية عن الصين، يروج لها الغرب عن طريق وسائل اعلامه ووكلائه وعملاؤه المنتشرين في كافة انحاء العالم واطهارها كمحور للشر في أفريقيا، تسعى لنهب مقدرات القارة ، الأمر الذي من شأنه ان يثير سخط ورفض التواجد الصيني بالقارة وبالتالي يشكل اعاقا لهذا النجاح.

وخلاصة القول: فإن التوجه الصيني نحو أفريقيا تدفعه الأبعاد والعوامل الاقتصادية بالدرجة الأولى بعيدا عن الدوافع الايديولوجية أو النزعة الاستعمارية، مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية سواء الاقتصادية منها أو السياسية، لذا فإن بعض الدول الافريقية تفضل المساعدات والمشاريع الصينية، لأنها لا تحتوي على شروط تمس سيادة الدول، بالإضافة الى الاستعمال المقنن للقوى الناعمة في شتى مجالات التعاون بين الصين والبلدان الأفريقية واستفادتها من الخبرات الصينية وخاصة في مجال التنمية العمرانية والبنية التحتية والاقتصادية والثقافية ، وعليه فإن مستقبل التواجد الصيني في افريقيا عموما يميل نحو النجاح والنقدم ، ولكن في الوقت نفسه لا يمكننا استبعاد الرأي القائل ان مستقبل التواجد الصيني بأفريقيا يكون ما بين الربح والخسارة في آن واحد، خصوصا إنه يأخذ أبعاداً استراتيجية خطيرة وخاصة بعد القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي التي أغاضت دول الغرب، ومع هذا فإن المعطيات الراهنة تشير الى مزيد من التطور الإيجابي للصين في تواجدها بالقارة .

Abstract:

The Chinese orientation towards the African continent raises many questions about its main causes and motives among many who are interested in international studies.

The African continent has recently become a focus of the foreign policies of several advanced countries.

In the continuation of the traditional interest of colonial European countries such as France and Britain, with the penetration of American influence in a large way and the presence of some regional countries, In the meantime, China is entering this line, which represents a clear shift in Chinese foreign policy.

This study focuses on the Chinese interest in Africa in referring to its causes, dimensions and motives. It also addresses the opportunities and challenges facing this presence represented in the momentum of international competition for Africa, then try to identify the most important ways used by the Chinese strategy to achieve its goals, especially soft powers.

قائمة المراجع

- 1- البشير الكوت. سياسة الصين اتجاه أفريقيا اساليب جديدة وعوائد كبيرة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس العدد السابع 2010.
- 2- جوزيف ناي، القوة الناعمة، ت محمد توفيق البجيرمي ط1. الرياض : مكتبة العبيكان 2007،
- 3- جهيدة زرقة و خيرة كريمة زوابلية ، محددات السياسة الخارجية الصينية اتجاه أذفريقيا ما بين الفترة 2000-، 2017 ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة زيان عاشور بالجلفة كلية الحقوق والعلوم السياسية . 2018.
- 4- رافع علي المدني ، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه أفريقيا "العلاقات الصينية السودانية نموذجاً 2000-2010" ط1 عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع ، 2016.
- 5- دهبية بلعبدان . الاستراتيجية الصينية في أفريقيا بعد الحرب الباردة" تعاون أم تحالف". رسالة ماجستير غير منشورة . الجزائر. جامعة مولود معمري تيزي وزو. كلية الحقوق والعلوم السياسية . 2019.
- 6- رضا هلال، العلاقات الصينية للدول النامية التطلعات والأبعاد، مجلة السياسة الدولية، العدد 173
- 7 -سمير قط . الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في: أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة "قطاع النفط أنموذجاً". رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية. 2007. 2008 .
- 8- عزة هاشم، 1998، التنافس الدولي على أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 132

- 9- عماد منصور. السياسة الخارجية الصينية من منظور الثقافة الاستراتيجية. مجلة سياسات عربية العدد 21 يوليو 2016 .
- 10- كريس ألدن .الصين في افريقيا شريك أم منافس، ت. عثمان الجبالي المثلوثي. ابو ظبي: الدار العربية للعلوم والنشر ، 2009.
- 11- مارتين جاك، حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، ت فاطمة نصر القاهرة : مكتبة سطور الجديدة، 2010.
- 12- مدحت أيوب، 2008، الإقتصاد الصيني، مجلة السياسة الدولية، العدد 173.
- 13- محمد الصالح جمال. الاختراق الصيني للقارة الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة. ط1. برلين : المركز الديمقراطي العربي. 2020.
- 14- منير محمد عبد الحكيم، ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية الأفريقية؟ السياسة الدولية 2015.2.13
- 15-نادية عبدالفتاح ، تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في أفريقيا، مركز بحوث الدراسات الافريقية، القاهرة: جامعة القاهرة ، 2007
- المواقع الالكترونية: -
- 1- أبعاد الاهتمام الصيني بشرق إفريقيا: الفرص والعقبات | مركز الجزيرة للدراسات (aljazeera.net) ،
- 2- أحمد عسكر ، TRENDS Research and Advisory التوجه الياباني نحو القرن الأفريقي: أبرز المصالح وملامح الاهتمام 2021.5.21
- 3- الاستثمارات الزراعية: بوابة الهند نحو التوغل في إفريقيا | نون بوست 2016.6.19(noonpost.com)
- 4- الشيخ باي الحبيب الاستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟ | مركز الجزيرة للدراسات (aljazeera.net) 2014.4.30
- 5- بروجكت سينديكيت الهند في أفريقيا Alghad - https://alghad.com/ 2011.7.25

- 6- خالد بشير التنافس الفرنسي التركي المتصاعد في أفريقيا... صراع النفوذ العسكري والاقتصاد والقوة الناعمة | حفريات (hafryat.com) 2021.5.17
- 7- ديفيد شامباو أنماط القوة الناعمة الصينية | راقب (raqeb.co)
- 8- رويترز العمالة الصينية المتفانية تُذهل الأفارقة وتخيفهم في آن واحد (hespress.com) 2008.8.26
- 9- زاهر البيك،. تعرف على القوات التركية الخشنة والناعمة | تركيا أخبار | الجزيرة نت 2021.2.2 (aljazeera.net)
- 10- سمير صالحة، في معنى تسجيل الإتفاقية التركية الليبية (alaraby.co.uk) 2020.10.8
- 11- شبكة الصين، 2006. موجة دراسة اللغة الصينية تجتاح أفريقيا وستة معاهد كونفوشيوس بالقارة (china.org.cn) 2006.11.13
- 12- طارق ليساوي، تحليل بيئة العلاقات الصينية - الأفريقية.. على هامش منتدى " بكين " 2018، صحيفة رأى اليوم، الرابط: <https://bit.ly/2Y1swn0>
- 13- عزة عوف ساسا بوست sasa post التتين الصيني السخي.. ليس «فاعل خير» في أفريقيا! ساسة بوست (sasapost.com) 2018. 10. 3
- 14- علي حسين باكير ، التنافس الدولي في أفريقيا | مركز الجزيرة للدراسات (aljazeera.net) 2009.8.3
- 15- غادة عبد العزيز، الملامح الولية لسياسة بايدن تجاه الصين، مجلة السياسة الدولية 2021.3.11 الملامح الأولية لسياسة بايدن تجاه الصين - مجلة السياسة الدولية (siyassa.org.eg)
- 16- ماري صافي جوبير الصين صديقة أفريقيا الجديدة ترجمة خالد الطيب (2010.2.10) (france24.com)
- 17- محمد عثمان ، تقرير عن المركز العربي للبحوث والدراسات: رهان مستقبلي .. أفريقيا في استراتيجية الصين العسكرية، 2019-7-25 عنوان الرابط : (acrseg.org)
- 18- موقع المركز العربي للمعلومات ، سياسة الصين حول أفريقيا، 2006.
- 19- موقع وزارة الخارجية الصينية، www.arabic.china.org.com

20- نسرین الصباحي قراءة في الاستراتيجية الصينية في إفريقيا: القوة الناعمة الصينية-politics)
(2018.6.12 dz.com)

21- وصال الورفيلي، تعاظم الدور الصيني في إفريقيا: الدوافع والتحديات، مركز
الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، الرابط: <https://bir.ly/2Y23ef8> 2015